الأنباء
الاحد 19 اغسطس 2012

أظهرت أن مخاطر تقلبات أسعار الفائدة تهدد أرباح الشركات المساهمة الخليجية

دراسة: 166 مليار دولار إجمالي مديونية 424 شركة مدرجة في البورصات الخليجية

شهدت بورصات دول مجلس التعاون الخليجي تقلبات حادة منذ عام 2008 نتيجة تأثر دول المنطقة بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وبينما نجد أن البورصات لم تصل حتى الآن إلى مستويات ما قبل الأزمة، يبدو أن قطاع الشركات تغلب على الأزمة، حيث تعافت مستويات الربحية بدرجة كبيرة في 2011.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي حول بيانات ميزانيات شركات دول المجلس المدرجة في البورصات نقلا عن الموقع الالكتروني لـ «الاقتصادية» يتضح أن الشركات تعرضت لضغوط بالفعل في الجزء الأخير من 2008 وحتى 2009، غير أن هذه الضغوط خفت حدتها الآن. وقد خلصت الاختبارات القياسية المستخدمة في تحديد جوانب الضعف إلى وجود مخاطر مرتبطة بأسعار الفائدة في بعض القطاعات، وإن كانت شركات كثيرة تحتفظ حاليا باحتياطات نقدية وقائية للمساعدة في التخفيف من حدة هذه المخاطر.

ويوضح التحليل الكلي أن بعض الشركات واجهت ضغوطا خلال الأزمة العالمية غير أن مراكزها تحسنت لاحقا. وتستخدم الدراسة بيانات 424 شركة غير مالية مدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي الست. ويشير التحليل إلى أن قطاع الشركات غير المالية في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتع إجمالا بمركز قوي يمكنه من خدمة ديونه، كما أن جوانب الضعف التي يتعرض من خلالها لصدمات أسعار الفائدة والدخل محدودة للغاية.

وتبين الدراسة أن مجموع أصول الشركات المدرجة في البورصات الخليجية والبالغ عددها 424 شركة بلغ 631 مليار دولار تقريبا أي نحو 58٪ من إجمالي الناتج المحلي المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية 2011. وقد بلغ مجموع ديون هذه الشركات 166 مليار دولار تقريبا، وهو ما يمثل نسبة مديونية معقولة، حيث وصلت نسبة ديونها إلى أسهم رأسمالها إلى 1,5 تقريبا. وقطاع الشركات في السعودية هو الأكبر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الست من حيث حجم الأصول. ففي نهاية 2011، وصل مجموع أصول الشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 103 شركات، إلى 317 مليار دولار، وهو ما يمثل 70٪ من إجمالي الناتج المحلي و86٪ من الأصول المصرفية. وفي الإمارات تمثل الشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 53 شركة ومجموع أصولها 129 مليار دولار، 43٪ من إجمالي الناتج المحلي و36٪ من الأصول المصرفية. وفي قطر وصلت قيمة أصول الشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 32 شركة، إلى 99 مليار دولار، أي ما يمثل 77٪ من إجمالي الناتج المحلي، و75٪ من الأصول المصرفية. وفي الكويت وصلت قيمة أصول الشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 132 شركة إلى 68 مليار دولار، أي ما يمثل 51٪ من إجمالي الناتج المحلي و43٪ من الأصول المصرفية. ووصلت قيمة قاعدة أصول الشركات العمانية البالغ عددها 86 شركة إلى 12 مليار دولار بما يمثل 20٪ من إجمالي الناتج المحلي و36٪ من حجم الأصول المصرفية. وكانت أصول الشركات البحرينية البالغ عددها 18 شركة هي الأقل حجما حيث وصلت قيمتها إلى 31٪ من إجمالي الناتج المحلي و13٪ من الأصول المصرفية.

السوق السعودي الأكبر على مستوى دول الخليج من حيث حجم الاصول

53 شركة مدرجة في السوق الإماراتي بلغ مجموع أصولها نحو 129 مليار دولار

وفيما يخص جوانب الضعف الذي تعانيه الشركات المدرجة في البورصات الخليجية، تشير نسبة تغطية الفائدة إلى أن الشركات تتمتع بقدرة كبيرة على سداد خدمة ديونها. وتعرف نسبة تغطية الفائدة على أنها الأرباح قبل حساب الفائدة والضرائب مقسومة على مصروفات الفائدة. وهي تقيس قدرة الشركات على سداد خدمة ديونها. وعندما تقل نسب تغطية الفائدة عن1٪، فيعني ذلك أن الشركات غير قادرة على توليد دخل كاف لتغطية مدفوعات الفائدة، وتصنف ديونها في هذه الحالة كديون متعثرة. وفي 2011، بلغت نسبة تغطية الفائدة على المستوى الكلي 6,0. مما يعني أن قطاع الشركات يتمتع بقدرة كبيرة على سداد خدمة الفوائد. وقد تفاوتت نسبة تغطية الفائدة لتسجل أعلى مستوى لها في البحرين حيث بلغت 9,34 وأقل مستوى لها في الإمارات حيث بلغت 2,8. وإذا ما أخذنا في الحسبان الاحتياطات النقدية الوقائية، ترتفع نسبة تغطية الفائدة ارتفاعا كبيرا في جميع الدول. غير أن مستوى المخاطر يتفاوت إلى حد كبير حسب القطاع والبلد، وتحجب النسب الكلية اختلافات مهمة.

كما تعكس اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تم إجراؤها على نسب تغطية الفائدة مخاطر كلية محدودة من صدمات أسعار الفائدة والدخل. وقد تم اختبار قدرة الشركات على سداد الفائدة من خلال زيادة أسعار الفائدة قصيرة الأجل عن مستوياتها الحالية بمقدار 200 و500 نقطة أساس وتعريض الدخل لصدمة سالبة مقدارها 25٪، وحتى بعد زيادة قدرها 500 نقطة أساس، تظل نسبة تغطية الفائدة أعلى من 1 على مستوى قطاعات الشركات ككل في جميع الدول.

إلا أن الدراسة تظهر بعض جوانب الضعف على مستوى بعض القطاعات في البورصات الخليجية. وعلى الرغم من قوة ميزانيات الشركات إلى حد ما، فإن ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الدخل قد يؤديان إلى انخفاض كبير في الاحتياطات التي تقي من الإعسار. قد تواجه بعض القطاعات مشكلات في سداد خدمة ديونها في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ونضوب أرصدتها النقدية. وعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار الفائدة بمقدار 200 إلى 500 نقطة أساس، أو واجهت هذه الشركات صدمة إيرادات بمقدار 25٪ قد يفرض ذلك ضغوطا على قدرتها على سداد خدمة ديونها. وقد تؤثر هذه المشكلات في قطاعي العقارات والخدمات في الكويت والإمارات وقطاع الخدمات في عمان وقطر، وقطاع البتروكيماويات والزراعة والغذاء في السعودية.

كما استخدمت الدراسة معيارا آخر لقياس متانة الشركات المالية وهو مقياس يقيس «المسافة حتى العجز عن السداد»، وهو مقدار الانخفاض في مجموع أصول الشركات (بالقيمة السوقية) الذي يمكن أن يؤدي إلى عجزها عن سداد التزاماتها خلال عام في ظل الوضع الحالي لميزانيتها.

تناقش خطة جديدة لإعادة هيكلة الديون

عمومية «جلوبل» في سبتمبر المقبل قد تشكل نقطة تحول في تاريخ الشركة

ذكر بيان منشور على الموقع الالكتروني لبورصة دبي أن شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ستعقد جمعيتها العمومية العادية في الثاني من سبتمبر المقبل والتي ستقترح من خلالها خطة جديدة لإعادة هيكلة الديون، وهي الخطة الثالثة، حيث مازالت «جلوبل» تحت أتون الخطة الثانية لإعادة الهيكلة التي تهدف إلى تسديد كامل الديون.

وقال البيان الذي نقلة موقع «سي ان بي سي عربية» ان الخطة تتلخص في قيام الشركة بتسوية مائة واثنين وعشرين مليون دينار من مديونياتها بالاكتتاب بكامل أسهم الزيادة في رأس المال البالغة مليارا ومائتين واثنين وعشرين مليون سهم بحيث يتم تغطية الاكتتاب بزيادة رأس المال من حساب الدائنين، ويتم من أجل ذلك تكوين شركة ذات غرض خاص تكون مملوكة بالكامل للدائنين، ومعنى ذلك أن الدائنين سيمتلكون عن طريق هذه الشركة 70٪ من أسهم «جلوبل» ويصبح الدائنون بذلك ملاكا للاستثمارات والأصول التابعة، وتعود المنفعة منها على الدائنين، وستقوم الشركة بتسوية ما تبقى من الديون عن طريق نقل أصول واستثمارات «جلوبل» بقيمتها العادلة إلى شركة ذات غرض خاص تعود منفعة ملكيتها بالكامل لصالح الدائنين. أيضا «جلوبل» بذلك ستسلم كل ما لديها من أصول واستثمارات إلى الدائنين ويتكون لذلك شركة أخرى، إذن هي الخطة الحاسمة في تاريخ هذه الشركة وإذا تمت الموافقة عليها فإنها ستطلب من مساهميها الجدد الموافقة على إسقاط الخسائر المتراكمة التي بلغت بنهاية عام 2011 مائة وثمانية ملايين دينار بالإضافة إلى الخسائر التي منيت بها جلوبل في عام 2011 بنحو ثمانية وخمسين مليون دينار.

مارثون طويل خاضته «جلوبل» في محاولات مستميتة للخروج من عنق زجاجة أطبقت فيما يبدو على ما تبقى من هواء وأوكسجين رغم ما تمتلكه الشركة من استثمارات وأصول والآن تنتظر «جلوبل» أن ينقلب دائنوها إلى مساهمين وليقرروا مصيرها.

مصادر مقربة من الحريري: مركز الإدارة الرئيسي للبنك العربي سيبقى في العاصمة الأردنية

عمّان ـ أ.ش.أ: أكدت مصادر مقربة من سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق وكبار المساهمين في البنك العربي أن مركز الإدارة الرئيسي للبنك سيبقى في العاصمة الأردنية عمان ولن ينتقل إلى بيروت عقب استقالة رئيس مجلس إدارة البنك عبدالحميد شومان وعدد من أفراد عائلته.

وأشارت المصادر في تصريح لصحيفة «الغد» الأردنية الصادرة أمس إلى أن الحديث عن تلك الأمور مجرد شائعات، مؤكدة أن البنك العربي يتمتع بمركز مالي صلب وقادر على تحقيق إنجازات في القطاع المصرفي خلال الفترة المقبلة.

ولفتت المصادر إلى أن الشيخ سعد الحريري ناقش مع عدد من مستشاريه التطورات التي شهدها البنك العربي، واعتبروا أن التغيير في البنك روتينيا لا يدعو للقلق، مؤكدين أن عائلة الحريري حريصة على الدوام على مصلحة البنك العربي ومودعيه ومساهميه والعاملين فيه.

وكانت خلافات متراكمة بين رئيس مجلس إدارة البنك العربي عبدالحميد شومان والمدير العام التنفيذي في البنك نعمة صباغ أدت إلى استقالة الأول بعد أن انتصر مجلس إدارة البنك للصباغ، ليصبح آل شومان خارج إدارة البنك لأول مرة منذ أكثر من ثمانية عقود تمثل عمر هذه المؤسسة المالية العريقة التي أسسها المرحوم عبدالحميد شومان جد رئيس مجلس الإدارة المستقيل عبدالحميد شومان.

وتشير مصادر إلى أن المصرفي المعروف ابراهيم دبدوب من بين أقوى المرشحين لتولي منصب رئيس مجلس إدارة البنك العربي خلفا لعبدالحميد شومان.

وتعد عائلة الحريري من خلال شركات الشيخ سعد أكبر المساهمين تملكا في رأسمال البنك العربي عبر استحواذها على ما نسبته 20,72٪، موزعة على شركة سعودي أوجيه المحدودة 9,679٪ وجنسيتها سعودية، وشركة أوجيه ميدل ايست هولدنج وجنسيتها لبنانية ما نسبته 7,113٪ وبنك البحر المتوسط ما نسبته 3,928٪.

البنك العربي
ARAB BANK

..ومصدر سعودي يؤكد عدم تأثر البنك العربي باستقالة عائلة شومان

الرياض ـ د.ب.أ: قال مصدر في البنك العربي في السعودية إن استقالة عائلة عبدالحميد شومان الجماعية من مجموعة البنك العربي، إحدى أكبر المجموعات المصرفية في الشرق الأوسط لن تؤثر على مسيرة البنك في السعودية.

وعزا المصدر في تصريح لوكالة (د.ب.أ) السبب في ذلك إلى السياسات المصرفية التي تضعها مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) والتي تحرص على إبعاد البنوك السعودية من التأثر بأي أزمة مالية خارجية «قدر المستطاع».

وقدم عبدالحميد شومان الاستقالة الجماعية للعائلة في رسالة بعث بها إلى موظفي البنك العربي أشار فيها إلى خلافات مع الرئيس التنفيذي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة حول أسلوب إدارة البنك.

ويأتي هذا التطور المثير بعد بيانات قوية أظهرت نموا كبيرا في أرباح البنك العربي في النصف الأول من العام الحالي، فقد حقق أرباحا صافية بلغت أكثر من 360 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 10٪ عما كانت عليه في النصف الأول من العام الماضي.

يذكر أن وكالة التصنيف العالمية «فيتش»أكدت في 25 يوليو الماضي تقييمها للبنك العربي بدرجة A- مع مؤشر مستقر، ويأتي هذا تأكيدا لمتانة الوضع المالي للبنك العربي. ولا تدخل الاستقالة حيز التنفيذ قبل أن يجتمع مجلس الإدارة للبت في أمر قبولها أو رفضها. ويعد عبدالحميد شومان أكبر وأهم شخصية اقتصادية في الأردن وفلسطين.

واشنطن: إطلاق احتياطي النفط خيار مطروح

واشنطن ـ د.ب.أ: قال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش ايرنست امس إن الولايات المتحدة تراقب أسواق النفط العالمية «بعناية»، ويمكن أن تسحب من احتياطي نفطها في حال حدوث تغيرات في السوق. وقال إيرنست للصحافيين: «كما قلنا منذ فترة، فإن إطلاق الاحتياطي الاستراتيجي للنفط خيار مطروح على الطاولة».

غير أن إيرنست لم يشر إلى أي خطط ملموسة، مضيفا: «ليس لدي شيء آخر أعلنه بشأن هذا الموضوع في الوقت الحالي».

وفي إطار سعيه وراء الفوز بفترة ولاية جديدة في منصبه في انتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في نوفمبر المقبل، يراقب الرئيس الأميركي باراك أوباما أسعار الطاقة عن كثب نظرا لتأثيرها على الاقتصاد.

ويمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة معدل البطالة الذي ظل فوق الـ 8٪ منذ تولي أوباما منصبه في عام 2009، وهو مستوى عادة ما يكون نذير شؤم بالنسبة لرئيس يسعى للفوز بفترة ولاية ثانية في البيت الأبيض.

وارتفعت أسعار البنزين الأميركي إلى نحو 1,06 دولار (86 سنت يورو) لليتر الواحد، بعد أن شدد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران وبرنامجها النووي في الأشهر الأخيرة، غير أنها تراجعت في الأسابيع الماضية.

وفي مايو الماضي، حصل أوباما أثناء قمة مجموعة الثماني في كامب ديفيد على تأييد لمبادرته بإطلاق احتياطات النفط العالمية للمساعدة في خفض أسعار الوقود. وبينما لم يتطرق قادة مجموعة الثماني لذكر إطلاق الاحتياطات النفطية، قالوا إنهم يعكفون على «مراقبة الوضع عن كثب، وعلى استعداد للطلب من هيئة الطاقة الدولية اتخاذ إجراء مناسب لضمان إمداد السوق بالكميات الكافية في الوقت المناسب».

المملكة قفزت 26 مركزاً منذ عام 2000 لتحتل المركز 50 من بين 146 دولة

السعودية أكثر دول العالم تقدماً في الاستثمار المعرفي

ذكر تقرير البنك الدولي للاستثمار المعرفي KEI أن السعودية هي أكثر دول العالم التي حققت تقدما في تصنيفها العالمي في الاستثمار المعرفي.

ووفق ما اوردته مصادر صحافية، فقد اوضح التقرير أن المملكة قفزت 26 مركزا منذ عام 2000 لتحتل المركز 50 من بين 146 دولة تضمنها التصنيف بعد أن كانت في المركز 76 في عام 2000، وأشار التقرير الذي نشره البنك على موقعه الإلكتروني إلى أن المملكة حصلت على 5,96 درجة حسب مؤشر البنك الدولي للاستثمار المعرفي.

ويعتبر مؤشر البنك الدولي للاستثمار المعرفي أداة البنك الدولي لتقييم الاقتصادات المعرفية في العالم، ويقوم المؤشر بقياس متوسط أربعة محاور تمثل العناصر الرئيسية للاستثمار المعرفي، ويعنى المحور الأول بالأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة التي تعزز الاستخدام الفعال للمعرفة الموجودة والجديدة وتهيئ البيئة المناسبة لازدهار ريادة الأعمال، بينما يهتم المحور الثاني بتبني الابتكار والتقنية ووجود انظمة ابتكارية تتكون من مؤسسات اقتصادية ومراكز بحث وتطوير وجامعات ومراكز تدريب، أما المحور الثالث فيركز على التعليم والتدريب وبناء المواطن ليكون مهيأ لاستخدام المعلومة ونشرها وإيجادها، ويستطيع التكيف مع الاحتياجات المحلية والاتصال بمخزون المعرفة العالمي، ويتناول المحور الرابع البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

ويعتمد كل محور من هذه المحاور على ثلاثة مؤشرات تستخدم لمقاربة الأداء، واعتمد قياس الأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة على الأنظمة الضريبية وجودة الأنظمة وتطبيق القانون، بينما اعتمد مؤشر التعليم على متوسط سنوات الدراسة، ومدى الالتحاق بالتعليم العام والعالي، كما اعتمد مؤشر الابتكار على مردود الابتكار، وعدد براءات الاختراع، وعدد الأبحاث المنشورة، واعتمد مؤشر الاتصالات والمعلومات على تقييم أنظمة الاتصالات والمعلومات ومدى انتشار الحواسيب واستخدام الإنترنت.

وحققت المملكة تقدما كبيرا في ثلاثة محاور هي الأنظمة والمؤسساتية التي قفزت فيها المملكة 17 مركزا لتحتل المركز 60 كما تقدمت 30 مركزا في التعليم لتحقق المركز 58 وتقدمت 45 مركزا في تقنية الاتصالات والمعلومات لتحتل المركز 21، بينما لم تحقق أي تقدم في محور الابتكار لتبقى في موقعها السابق في المركز 84.

وذكر د. إياد الزهارنة مدير مركز الابتكار في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أن التقرير إيجابي جدا ويعكس الجهود التي تقوم بها المملكة، حيث لم يشر التقرير إلى أي هبوط في مؤشرات المملكة في الوقت الذي شهدت معظم الدول في القائمة هبوطا في عدد من مؤشرات الاستثمار المعرفي.

وبين أن التقرير أشار إلى القفزات الكبيرة التي حققتها المملكة في التعليم وفي أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات وفي الأنظمة والمؤسساتية، وأضاف: إنه يجب أن يتواكب مع التطور في هذه المجالات تطور في الابتكار كونه ذا تأثير مباشر في الاستثمار المعرفي ويجب أن يعكس التطور في المجالات الأخرى.

وقال: إن التطور في مجال الأنظمة والتعليم وتقنية المعلومات ضروري لإيجاد اقتصاد معرفي ولكنها غير كافية، وبدون تطور في الابتكار سيصبح الإنفاق على المحاور الأخرى غير مؤثر، لأن تطور الابتكار هو الخطوة التي تسبق إكمال دائرة الاقتصاد المعرفي.

وأكد على ضرورة الاستثمار في الابتكار والتركيز على عناصره التي حددها البنك الدولي، وهي عوائد نقل التقنية، وإعداد براءات اختراع، وإعداد الأبحاث المنشورة، وقال: إن التقدم في هذه العناصر يتطلب زيادة الصرف على البحث والتطوير بالتوازي مع الصرف على التعليم وتقنية المعلومات، وتابع: إن زيادة الاستثمار والصرف على البحث والتطوير تكمل الدائرة للوصول إلى استثمار معرفي ويمكننا من تعظيم الاستفادة من استثماراتنا في التعليم وتقنية المعلومات.

ولفت إلى أن نسبة صادرات المملكة من التقنية تبلغ أقل من 1٪ من حجم صادراتها الكلية كما تشير التقارير العالمية، ولكي تستفيد من استثماراتها الكبيرة في التعليم وتقنية المعلومات والتقدم الكبير في الأنظمة لابد من الإنفاق أكثر على البحث والتطوير والتركيز على زيادة عدد براءات الاختراع والنشر العلمي، وهو ما سيؤدي بشكل مباشر إلى ظهور منتجات تقنية قابلة للتصدير.

وبين أن وضع المملكة في الابتكار غير مقنع ويحتاج إلى مراجعة أكثر، ولكن لا يعني ذلك أن يكون الاهتمام بالابتكار على حساب المحاور الأخرى، بل يجب أن يكون هناك اهتمام متوازن بجميع المحاور كي تكتمل المنظومة، وإهمال أي منها يضيع الجهود التي بذلت في المجالات الأخرى.

.. والسعوديون يشترون عقارات بـ 1,1 مليار درهم إماراتي في 6 أشهر

اشترى سعوديون عقارات في دبي خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1,1 مليار درهم. وحل السعوديون في المرتبة السادسة بتملك العقارات في دبي بشراء 416 عقارا، تلاهم مستثمرون من الجنسية الأميركية في المرتبة السابعة بشراء 415 عقارا بقيمة 694 مليون درهم، ثم جاء الكنديون في المرتبة الثامنة بشراء 329 عقارا بقيمة 754 مليون درهم.

وكشف مركز إدارة وتشجيع الاستثمار العقاري الذراع الاستثمارية لدائرة الأراضي والأملاك في دبي، عن أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق العقارية في دبي خلال النصف الأول من العام الحالي وصل إلى نحو 22,2 مليار درهم «6,1 مليارات دولار».

واحتل المستثمرون الهنود المرتبة الأولى من بين المستثمرين الأجانب يليهم الباكستانيون فالبريطانيون فالإيرانيون فالروس وجاء السعوديون في المرتبة السادسة.

وقالت رئيسة مركز إدارة وتشجيع الاستثمار العقاري ماجدة علي راشد ان هذا المبلغ ضخه مستثمرون أجانب من مختلف الجنسيات في صفقات لشراء 12 ألفا و875 عقارا تتنوع بين المباني والأراضي والشقق والڤيلات السكنية.

وأضافت ان تزايد ثقة المستثمرين بعقارات دبي ونمو الصفقات والتعاملات العقارية كما ونوعا يبشر بتطورات إيجابية تصب في خدمة المسيرة التنموية التي تحرص حكومة دبي على الارتقاء بمعدلات نموها لضمان مزيد من التقدم للوطن ورفاهية أبنائه.